وترجل فارس الأمة

جاسم الجاسم
كاتب سعودي
jassimalialjassim@gmail.com

بكت الأمة جميعها .. صغيرها وكبيرها .. رجالها ونساؤها .. شبابها وشيوخها .. بكينا جميعا الفارس الذي ترجل بعد أن عمل سنوات طويلة في خدمة دينه ووطنه وأمته.. بكينا القائد الحكيم رمز الشموخ العربي والإسلامي .. بكينا رجلا حمل هموم الأمة وقادها إلى بر الأمان في أحلك الظروف .. بكينا جميعا الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - يرحمه الله- صاحب الرؤية الاستراتيجية والنظرة الثاقبة.

وقد تمكن حب الملك الراحل في قلوب أبنائه وإخوانه شعب المملكة السعودية وكل الشعوب الخليجية والعربية والإسلامية. وتجلى ذلك في حالة الحزن العام التي تظهر في جميع الأوجه، وأيضا في مبادرة أئمة المساجد داخل وخارج المملكة في نعيه والحديث عن إنجازاته وخدماته، وإقامة صلاة الغائب على روحه. وأيضا مبادرة عشرات الدول لإعلان حالة الحداد وتنكيس الأعلام .

وإنجازات الملك الراحل يشهد بها الجميع، فقد شهدت المملكة السعودية منذ مبايعته في 26 /6 /1426هـ العديد من المنجزات التنموية العملاقة على امتداد مساحتها الشاسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة تشكل في مجملها إنجازات جليلة تميزت بالشمولية والتكامل في بناء الوطن وتنميته، ما وضعها في رقم جديد في خارطة دول العالم المتقدمة وأصبح اقتصادها ضمن أكبر 20 دولة على مستوى العالم.

أما دور الفارس الراحل في خدمة قضايا الأمة فسيسجله التاريخ الإسلامي بكل فخر. خاصة دوره في خدمة قضيتها المحورية وهي قضية فلسطين ومنها مبادرته للحل العادل المكونة من ثمانية مبادئ عرفت باسم «مشروع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز» الذي قدمه لمؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002م ولاقت قبولا عربيا ودوليا وتبنتها تلك القمة وأكدتها القمم العربية اللاحقة وتحولت إلى مبادرة سلام عربية.

ويكفي للتدليل على ذلك ما ذكره الأزهر الشريف في بيان النعي والذي جاء فيه : « تلقى الأزهر الشَّريف وإمامه الأكبر، بحزن شديد خبرَ وفاة القائد العربي الأصيل، خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي نذر حياته للذوْد عن حُرمات أمته العربية والإسلامية، وأنف أن يقبل فيها الدنية، وأبى أن يتاجر بها في أسواق الاستعمار الجديد، أو يقبل فيها مساومة أو مفاصلة» .

ويشهد العالم بأسره بدوره القيادي في تشجيع الحوار بين الحضارات كي نتفادى الصراع الذي يهدد السلم والأمن الدوليين . وأيضا دوره يرحمه الله في مكافحة الإرهاب واقتراحه إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذى عقد في مدينة الرياض في فبراير عام 2005 برعايته.

ورغم الفراغ الكبير الذي تركه الملك الراحل، إلا أن الالتزام السعودي سيتواصل على كافة الصعد المحلية والخليجية والعربية والإسلامية والدولية ، لأن السياسة السعودية ليست مرتبطة بأشخاص . وهذا ما أكده ملك السعودية الجديد الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمته التي نعى بها الملك الراحل قائلا: «شاء الله أن نحمل الأمانة العظمى وأتوجه إليه سبحانه مبتهلا أن يمدني بعونه وتوفيقه وأسأله أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه وسنظل بحول الله وقوته مستمسكين بالنهج القويم الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز رحمه الله وعلى أيدي أبنائه من بعده، ولن نحيد عنه أبدا، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم» .

وطمأن الملك سلمان أبناء الأمة العربية والإسلامية بمواصلة الجهود السعودية من أجل توحيد الصفوف بقوله: «إن الأمة العربية والإسلامية هي أحوج ما تكون اليوم إلى وحدتها وتضامنها وسنواصل مسيرتنا في الأخذ بكل ما من شأنه وحدة الصف وجمع الكلمة والدفاع عن قضايا أمتنا، مهتدين بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي ارتضاه المولى لنا، وهو دين السلام والرحمة والوسطية والاعتدال» .

وقد أحسن الملك سلمان بمنحه الثقة للشباب في تولى المسؤوليات الكبرى وذلك باختياره الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، والأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز وزيرا للدفاع ورئيس الديوان والمستشار الخاص للملك.

وفي الختام نقدم تعازينا الخالصة لكل الشعوب الخليجية والعربية والإسلامية في فقيدنا الغالي عليه رحمة الله. ونجدد عهدنا بالسير على النهج القويم، وتأييدنا للقيادة السعودية الجديدة، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يعينها على مواجهة التحديات.

وماذا بعد الوقت الضائع؟

د. عبدالعزيز المقالح
كاتب وشاعر يمني

مصطلح الوقت الضائع من المصطلحات الحديثة ويتم استخدامه في الملاعب الرياضية وصفاً للدقائق الأخيرة من المباريات. وهو هنا في هذا الحديث يعبّر عن الوقت الطويل الذي أضعناه في الحوارات والمناقشات والمناكفات انتظاراً لما بعدها دون جدوى. كان القليل من ذلك الوقت الضائع الذي بعثرته الدولة ومعها المكونات السياسية كفيلاً بإيصال البلاد إلى بر الأمان السياسي والاقتصادي والأمني لو أن حسن النية كان متوافراً لدى كل الأطراف التي شاركت في الحوار ووافقت على مخرجاته ووقعت اتفاق السلم والشراكة ووافقت على تنفيذه، وما تزال تشارك في حوارات جانبية وممتدة، وكأن لا نهاية لحوار اليمنيين مع بعضهم ولا نهاية للأوضاع الخطيرة التي تشهد انخفاضاً في الاقتصاد وانهيار في الأمن وغياب شبه تام لوجود الدولة بمعناها العام والخاص كسلطة متماسكة ومسؤولة. لقد تبدد وقت اليمنيين حاكمين ومحكومين في الآونة الأخيرة خاصة وكما لم يحدث في أي وقت مضى، وصار الجميع -بلا اتفاق مسبق- يسيرون من وقت ضائع إلى وقت أضيع، وكأن هناك قوة غامضة غير مرئية تسيِّرهم على هذا النحو وتحرص على أن تكسب الوقت الضائع لمصلحتها وإيصال الأوضاع إلى درجة تجعل أبناء هذه البلاد الذين يعشقون الحرية والعدل ويؤمنون بكرامة الإنسان يكفرون بكل هذه القيم ويرون فيها سبباً لمعاناتهم وتعطيل أنشطتهم وما يتعرضون له من أزمات مدمرة وممنهجة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولعل أسوأ ما صنعته ردود الأفعال الناتجة عن الأوقات الضائعة والأزمات المتلاحقة أنها جعلت عدداً من أبناء الوطن الواحد يحمّلون الوحدة مسؤولية ما وصلوا إليه مع أنها هي التي جمعتهم بعد افتراق ووحَّدت كيانهم بعد نزاعات وحروب. وقد ساعد على إيجاد هذه الحالة المؤسفة تسطيح الوعي وغياب الولاء الوطني الذي من شأنه كبح جماح الانفعالات الآنية.

عام كامل تقريباً من إعلان مخرجات الحوار التي لم ينفذ منها شيء وأكثر من أربعة أشهر مرت على توقيع وثيقة السلم والشراكة التي لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن. والناس في كل البلاد يعانون من غياب الأمن أولاً ومن الإطفاءات المتكررة للكهرباء، ومن غياب أنبوبة الغاز ثانياً، ومن نوبات متكررة لغياب البترول ومادة الديزل ثالثاً، يضاف إلى ذلك كله غياب كثير من الاحتياجات الضرورية في الأسواق وارتفاع أسعارها إلى حد يصعب على المواطن محدود الدخل شراءها. وكلما مر الوقت دون حلول سريعة وكافية تزداد وطأة الهموم على صدور الناس ويزداد خوفهم أكثر من المستقبل ومما تحمله لهم الأيام القادمة في حالة استمرت الانسدادات في الأفق السياسي وتمسك الأطراف المعنية بمواقفها المتشددة، وما تعكسه على الشارع من مخاوف وشعور بعدم الأمان. وينبغي أن يكون واضحاً للقوى السياسية الفاعلة أن المواقف المرتجلة التي تسعى بجهود حثيثة إلى تحميل مسؤولية ما حدث ويحدث في البلاد على طرف واحد من الأطراف الموجودة في الساحة لا تخدم الحاضر أو المستقبل، كل الأطراف مسؤولة، وكلها ضالعة في إنتاج ما يحدث ولو لم تكن ضالعة في الأفعال فهي ضالعة في الصمت، علماً بأن لكل طرف سياسي جمهوره وأنصاره وله مستشاروه في الدولة ووزراؤه في الحكومة، ويستطيع أن يبرئ نفسه عملياً مما يحدث من خلال إعلان موقفه الصريح بدلاً عن تحميل المسؤولية على الآخرين أو على طرف بعينه. ووسائل التعبير مكفولة كما لم يسبق في أي وقت مضى، وبعض هذه القوى أو الأطراف الفاعلة تمتلك وسائلها الإعلامية الخاصة بها، وعن طريقها تستطيع التعبير وإيصال وجهة نظرها إلى الشارع الحائر الذي يرى تصالحاً في قمة السلطة وتناقضاً في قاعدتها.

ولن يكون جديداً أو مفاجئاً القول بأن طرفاً واحداً من الأطراف السياسية القائمة حالياً في البلاد لن يتمكن من الانفراد بالسلطة أو اقتسامها مع طرف آخر، فالمياه التي جرت في نهر الحياة اليمنية قد غيّرت المعادلات السابقة وأفضت إلى ما يسمى بالشراكة ليس في تسيير الأمور الروتينية وتقاسم الوظائف الإدارية وإنما في الإشراف على التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي إرساء معالم العدل والمحافظة على وحدة البلاد وسيادة القانون وتطبيق مبدأ المواطنة المتساوية في يمن ديمقراطي.

تأملات شعرية:

ماذا ترجّي من أناسٍ
بعد أن تدنست أرواحهم
واستمرأوا الأكاذيب،
وباعوا ما تبقى من معاني
الصدق والحياء؟
اغسل يديك من شفائهم
ومن ولائهم
وأعلن على بلادك المرزوءةِ
العزاء.

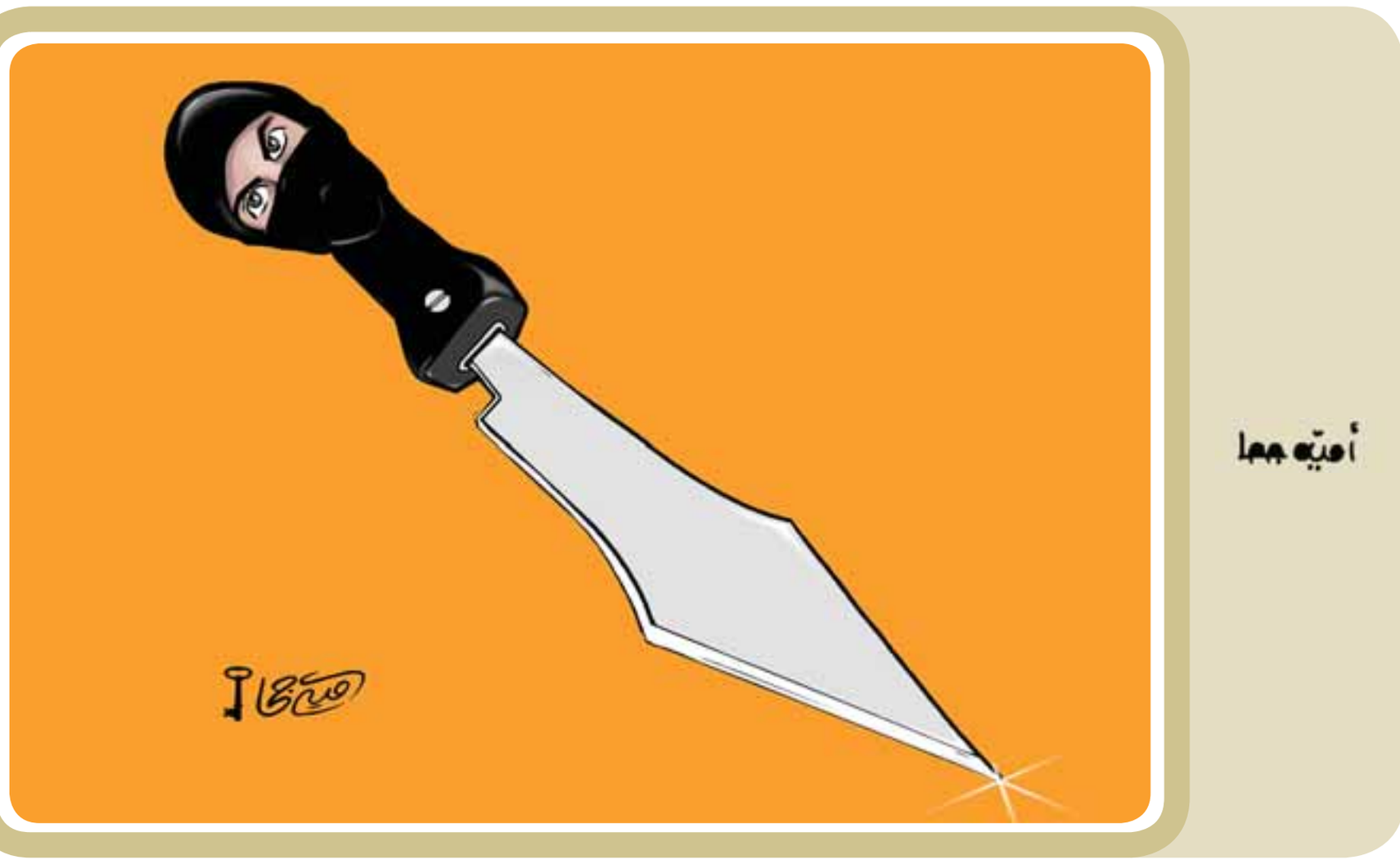

الأزمة السورية.. إلى أين؟

أحمد المرشد
كاتب ومحلل سياسي بحريني
amurshed2030@gmail.com

قبل عام تقريبًا، أجرت الحكومة السورية وممثلون عن المعارضة الجولة الثانية ما يسمى بمفاوضات جنيف، ولم يحققا شيئًا تقريبًا بدليل ما نراه حاليًا في الأراضي السورية كلها، ولم يتوقف النزاع المسلح الدموي الذي يحصد كل يوم أرواحًا بالعشرات والمئات، وهو النزاع المستمر منذ مارس 2011.. فالحكومة تتمسك بضرورة القضاء على الإرهاب أولاً، وترفض البحث في مصير الرئيس بشار الأسد، في حين تصر المعارضة على تشكيل حكومة انتقالية من دون الأسد وأركان حكمه مع التشديد على القضاء على الجيش السوري النظامي الذي يساند بشار الأسد. ومر عام 2014 بدون التوصل لحلول، ليأتي العام الحالي ونحن قبل نهاية الشهر الأول منه، لنفاجأ بمبعوث الأمم المتحدة الخاص بسوريا ستيفان دي ميستورا، يوجّه نداءً للتوصل إلى وقف المعارك في مدينة حلب السورية. واعتبر دي ميستورا، أن الأزمة السورية هي الأسوأ في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وأن سوريا عادت معها 40 عامًا إلى الوراء. وحذر من أن العالم غير محصّن حيالها، وقال: «الجوار أغرق باللاجئين بصورة لا يمكن التحكم معها بتدفقهم».

دي ميستورا اختص حلب لتكون مثالاً عن الدمار في كل سوريا، فالقوات الحكومية ومسلحو المعارضة موجودون في حلب، وعناصر تنظيم داعش باتوا على بعد 20 ميلاً من المدينة. وهو بنفسه يؤكد أن مدينة حلب هي النموذج الأسوأ للدولة التي كانت دولة قبل مارس 2011، فما يحدث في ثاني المدن السورية ما هو سوى «نموذج صغير لما يحصل في كل البلاد». أما مناسبة الحديث عن حلب، لأنها تعاني أكثر من غيرها من المدن هذه الأيام من نقص في مواد الإغاثة من مواد غذائية وطبية، ولذا فإن المبعوث الدولي يجري مفاوضات مع أطراف الأزمة من أجل توصيل المساعدات الإنسانية للمواطنين المحاصرين، خاصة أن «انعدام الثقة» بين الأطراف يزيد من حدة معاناة السكان الذين استاؤوا من الحكومة والمعارضة معًا. مشكلة السوريين حاليًا، أن لا أحد يريد اتخاذ الخطوة الأولى، وبالتالي لا يمكن لأي طرف كسب المعركة في سوريا، وغاب عن الجميع أنه بعد 4 سنوات على الأزمة السورية، فإن الحل يجب أن يكون سياسيًا وليس عسكريًا، كما اعتقدت المعارضة في البداية وكذلك تمسكت الحكومة بسلاحها منذ اندلاع الأزمة. فانعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة يعرقل التوصل لاتفاق بتجميد القتال في حلب وغيرها من المدن السورية التي يعاني سكانها من الجوع والفقر والضياع، ناهيك عن اقتراب أنصار تنظيم داعش الإرهابي من كل المدن السورية لينهلوا من مساحتها ولينقضوا على خيراتها ومصارفها وأسواقها ونهبها ثم توزيع الغلة والتركة بينهم مع تطبيق الأحكام التي يدعونها الإسلامية على المواطنين العاديين بعد التنكيل بهم وذبحهم علنًا أمام ذويهم لإرهابهم وإفزاعهم.

ويكفي الإشارة إلى خطورة داعش، أن اصطحب المبعوث الدولي، وهو يتحدّث للصحفيين في جنيف، خريطة للأراضي السورية، حدّد فيها بقعًا سوداء بيّن فيها مواقع توزيع «داعش»، ليعلق بقوله: «بينما يتقاتل الطرفان الحكومي والمعارضة، ينتهز (داعش) الفرصة لينقض على المدن المتنازع عليها بين الجيش الحكومي والجيش السوري الحر، وهنا تحدث المأساة الكبرى حيث يستولي داعش على الأرض في النهاية».

وبعد كل هذا وعندما تدعو روسيا لمؤتمر شامل في موسكو في الخامس والسادس والعشرين من هذا الشهر يضم الحكومة والمعارضة معًا، ثم تخرج الجهة الأخيرة - المعارضة - لترفض الحضور في وقت وافقت فيه الأمم المتحدة على المشاركة مع أطراف إقليمية ودولية أخرى. ومما يزيد الأزمة حدة أن دمشق وافقت على الحضور أيضًا بوفد كبير في حين أعلن الائتلاف المعارض ترحيبه - فقط - بجهود موسكو ثم يرفض حضور مؤتمرها. وفوجئ الجميع برسائل الاعتذار التي وجهها خالد خوجة رئيس الائتلاف والأعضاء الخمس الذين جرت دعوتهم للمشاركة في مؤتمر موسكو المرتقب نهاية الشهر الحالي. المفاجأة الثانية، هي حيثيات رفض الائتلاف المشاركة في مؤتمر موسكو، وهي أن السبب الرئيسي لمقاطعة المؤتمر هو توقيته الذي يتزامن مع انكباب قوى المعارضة على توحيد صفوفها، وانشغال الائتلاف بإعداد وثيقة سياسية للحل سيسعى لأن تتوافق عليها كل مكونات المعارضة. ثم نأتي لما تذرّع به خوجة قبل أيام لرفض المشاركة أيضًا في مؤتمر موسكو، وهو ما قاله نصًا: «لا يمكن الجلوس مع النظام على طاولة واحدة إلا في إطار عملية تفاوضية تحقق انتقالاً سلميًا للسلطة وتشكيلاً لهيئة انتقالية بصلاحيات كاملة». فهذا رفض مبطن لعملية التفاوض من أساسها، في وقت تشدّد فيه كل الأطراف الدولية المشاركة في حل الأزمة السورية، على أن الحل لن يخرج عن كونه عملية تفاوضية سياسية وليست عسكرية، وهو ما نراه حلاً فاشلاً لم يحقق الهدف حتى الآن.

وما يزيد المشكلة أيضًا ما خرج به الرئيس السوري من تصريحات غريبة، مثل «إننا ذاهبون إلى موسكو ليس للشروع في الحوار وإنما للاجتماع مع شخصيات مختلفة لمناقشة الأسس التي سيقوم عليها الحوار عندما يبدأ». ويحدّد هذه الأسس في النقاط التالية: وحدة سوريا، مكافحة المنظمات الإرهابية، دعم الجيش السوري. ويزيد الأسد من الأزمة عندما يحدّد هو من يشارك في مؤتمر موسكو، فهو يرفض من جانبه حضور بعض الشخصيات من المعارضة بحجة أنها شخصيات غير وطنية في رأيه أو إن بعضها لا يعمل لمصلحة سوريا أو تمثل فكرًا متطرفًا. وكذلك ترفض المعارضة المشاركة في مؤتمر يكون فيه ممثلون عن بشّار الأسد لأنهم شخصيات غير وطنية ولا تنحاز للوطن وإنما للرئيس وهو ما ترفضه المعارضة بالكامل، بل أصبحت لا تعترف به رئيسًا ولا حتى مواطنًا، لأنه في يقينهم هو الذي مزّق الوطن وأضاعه باستبداده وقمعه لشعبه. ويكفي الوثيقة التي أعلنها الائتلاف المعارض قبل أيام من مؤتمر موسكو وشدّد فيها على أن الحل يقضي بقيام نظام ديمقراطي تعدّدي في سوريا يتيح التداول السلمي للسلطة.. وهذا الحل لا يكون إلا بالقضاء على الاستبداد وتغيير النظام السياسي بشكل جذري وشامل بما فيه رموز النظام وجهازه الأمني.. ثم أن أي حل يعني أنه لن يكون هناك مكان لرأس النظام الحالي وكل من تسبّب في الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري.

إجمالاً.. لا يبدو في الأفق بوادر حل سياسي للأزمة السورية، فرئيس الائتلاف المعارض خالد خوجة يرى أن أولويات استراتيجيتهم الحالية هو تدريب الجيش السوري الحر، وإعادة هيكلة وتنظيم صفوفه وفق المعايير العالمية ودعمه بالسلاح النوعي القادر على تغيير الموازين على الأرض، وقلبها لصالح الثوار للبدء بعمليات عسكرية واسعة على الأراضي السورية، بهدف تحريرها من أيدي قوات نظام الأسد وتنظيم (داعش).. والأسد يرى الموقف بصورة مغايرة تمامًا، حيث يعتقد أن المعارضة ما هي سوى شخصيات غير أمينة ولا تعمل على مصلحة سوريا. ومن ثم، فإن حكومته لن تتعامل معهم مطلقًا. وهكذا اتسعت الفجوة وتباينت الرؤى ومات الشعب السوري من القهر والظلم والجوع والمرض والشتات والبرد...

اعتقد أن الأزمة السورية ليست في حاجة إلي حلول وإنما في عقول أولاً.

يومية سياسية مستقلة
صدرت في 10 مايو 1979
عن شركة الخليج للنشر والطباعة
الدائري الثالث منطقة الهلال ص. ب: 533
المبنى يضم الادارة والاعلانات وصحيفتي الراية والجلف تايمز الانجليزية
برقيا: الراية فاكس المؤسسة 44438571

رئيس التحرير
صالح بن عفصان العفصان الكواري
مدير التحرير
صادق محمد العماري

جميع المراسلات الخاصة بالتحرير توجه إلى رئيس التحرير ص. ب: 3464 الدوحة- قطر
هواتف أقسام التحرير
رئيس التحرير:
هاتف: 44371353 - 44466599 - فاكس 44350476
مدير التحرير: هاتف44466529
قسم المحليات: هاتف: 44466515 - 44466514-
4466513- 44466529 فاكس: 44356326
القسم الرياضي: هاتف: 44466509- 44466510 -
44466511 فاكس: 44350472
قسم الأخبار: 4350469 - 44466506 - 44466507
القسم الدبلوماسي : 44466551 فاكس 44466550
القسم الاقتصادي: 44466508
هاتف البدالة 44466555
الإعلانات
إدارة الإعلانات: 44466618 - 44466619- 44466620
الاعلانات المبوبة: 44466607 -
فاكس الإعلانات: 44320080
الإدارة العامة
المدير العام:44466666 فاكس: 44424171
مساعد المدير العام لشؤون المطابع والتوزيع
ت44466622 فاكس: 44438571
الشؤون المالية والإدارية: 44466633 - فاكس: 44424171
المطابع هاتف: 44600259 - فاكس: 44600630
التوزيع
هاتف: 44466636 - 44466635 فاكس: 44466637
المراسلون:
الخرطوم - نواكشوط -عمان- صنعاء
فلسطين- بيروت- باريس- برلين
مكتب القاهرة
فاطمة زكريا
77 شارع شهاب - المهندسين - الجيزة
هاتف : 0020233446580
فاكس: 0020233446538
الاشتراكات: الاشتراكات الحكومية 700 ريال للنسخة سنويا ■ للأفراد داخل دولة قطر: 700 ريال للنسخة سنويا ■ دول مجلس التعاون: 2000 ريال شاملة أجور البريد ■ الدول العربية:2200 ريال شاملة اجور البريد ■ أوروبا وأمريكا وباقي العالم: 5300 ريال شاملة أجور البريد

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة